الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2014/11/18

افتتح ورشة في معهد باسل فليحان بعنوان "تعزيز النزاهة في القطاع العام:
التحديات التي تواجهها الشؤون العقارية وسُبل المعالجة"

خليل: سنلاحق قضائياً
كل المعتدين على أملاك الدولة

لا غطاء لأحد على الاطلاق ولاتهاون في أي شكوى أو مخالفة

مبدأ الثواب والعقاب سيطبق وستسمعون يومياً بمناقلات وتشكيلات

أعلن وزير المال علي حسن خليل اليوم الثلثاء أنه سيلاحق قضائياً "كل الذين مارسوا اعتداءً على المشاعات العامة وعلى أملاك الدولة العامة والخاصة، وتحديداً في المناطق البعيدة من العاصمة"، وأكد أن "لا غطاء لأحد على الاطلاق" في هذا المجال، مشيراً إلى أن القضايا التي سترفع ستشمل "القرارات التي اتخذت من ادارات ووزارات سابقة وحالية في ما يتعلق بالتصرف بأملاك الدولة خلافاً للأصول أو القواعد القانونية". وإذ شدد على أن "لن يكون ثمة أي تهاون في أي شكوى أو مخالفة"، قال إن مبدأ الثواب والعقاب سيطبق، معلناً أن "مناقلات وتشكيلات" ستحصل اعتباراً من اليوم.

وزارة المالية – بناية وزارة المالية – رياض الصلح – بيروت – لبنان.
هاتف: 01-642720 – فاكس: 01-642762 – البريد الإلكتروني minister@finance.gov.lb

وجاء كلام خليل خلال افتتاحه في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ورشة عمل بعنوان "تعزيز النزاهة في القطاع العام: التحديات التي تواجهها الشؤون العقارية وسُبل المعالجة"، ينظمها المعهد بالتعاون مع المديرية العامة للشؤون العقارية في وزارة المال والسفارة الفرنسية لدى لبنان، ويقام يومها الثاني والأخير الخميس.

وقال خليل في كلمة ألقاها: "ربما يعتقد البعض أنّ الظروف السياسية والأمنية تستوجب منا أن نغفو قليلاً عن قضايا الادارة ومسؤوليات القطاع العام وقد يستغرب البعض أن نلتقي في دورة تدريبية متخصصة في هذا الظرف الإستثنائي في حياة الوطن. ولكن ما أعتقده وأراه أنّ من الطبيعي جدًا للعاملين في القطاع العام أن يلتقوا في الظروف الصعبة ويعملوا بجهد وكد من أجل تطوير أدائهم كي يستطيعوا تلبية احتياجات المواطن في الظروف الاستثنائية".

وأضاف "نجتمع في هذا اللقاء المتخصص لكي نثبت أننا في وطن قادر على الحياة وقادر على التجدد وأنّ القطاع العام والإدارة العامة ما زالت تتحمل مسؤولياتها تجاه الناس وقضاياهم وأنّ المسؤولية تحتم علينا أن نكون دائمًا متحضرين لتحمل المسؤولية في أعلى درجات الكفاءة والنزاهة والأداء السليم.

ورأى أن "هذه الدورة تكتسب أهمية خاصة كونها تتعاطى مع قطاع استثنائي ومهم يتصل بأرزاق الناس وأملاكهم وأملاك الدولة الخاصة والعامة". واعتبر أن "التحديات التي تواجه المساحة هي قضية كبيرة وعمر مشاكلها من عمر لبنان لأن كل المحطات التي مرّت بها عمليات المساحة في لبنان اتسمت بكثير من علامات الاستفهام والتساؤل الذي يبدأ بقدرة الموظف على تحمل مسؤوليّته بنزاهته وبترجمة ما يقوم به على المستوى القانوني وصولاً إلى تثبيت الحقوق وهي مراحل كانت دومًا مدار إشكالات ونقاشات بين الرأي العام وبين المعنيين مباشرة وغير مباشرة بهذه القضية".

وشدد على أن "المسؤولية الأولى تتمثل في إعادة ثقة الناس بجهاز الدولة المعني بقطاع المساحة وإشعار المواطن اللبناني بأنّ الإدارة العامة في خدمته ليحصل على الخدمة النزيهة العادلة التي تحفظ حقوقه من جهة وحقوق الدولة وحقوق الناس من جهة أخرى". وأضاف "هذه مسؤولية لا يمكن أن نصل إلى تحقيقها إلا إذا اعتمدنا مبدأ المزاوجة بين العلم والمعرفة والنزاهة".

وإذ لاحظ أن "ثمة أزمة ثقة اليوم بين اللبناني وبين الدوائر التي يتّصل عملها بهذا الشأن"، دعا إلى "إعادة تقييم لأداء بمجمل تفرّعاته من أجل بناء هذه الثقة الضرورية بين المواطن وإدارة المساحة أو الشؤون العقارية".

وأبرز خليل أن ثمة "جهوداً جديّة جبارة وصادقة للوصول إلى هذا المستوى من العمل"، لكنه اعتبر أن "جزءاً من المشكلة يكمن في طبيعة الادارة وتعقيدات المعاملات الإدارية والآليات التي توصل إلى تحقيق النتائج". وشدد على ضرورة "العمل من خلال هذه الورشة ومن خلال ورش أخرى على تأمين أعلى درجات التبسيط في إدارة هذا الملف وصولاً إلى تحقيق الغاية المرجوّة منه".

وأضاف: "من موقع مسؤوليتي سأكون صريحًا بأنّه لن يكون ثمة أي تهاون في أي شكوى أو مخالفة يتم السماع بها أو تُسجل خطيًا، والمتابعة التفصيلية لهذا الملف ستكون بأعلى درجات الجدية". وأكد أن "لا أحد على الإطلاق عليه غطاء في ارتكاب أي مخالفة تتّصل بقضيّة مساحة أو شؤون عقاريّة وتتّصل بحق الناس من جهة وحقوق الدولة والبلديات من جهة أخرى". وأشار إلى أن هذا الأمر يعني "كل من يتّصل عملهم بهذا القطاع، مسؤولين وإداريين موظفين ومساحين وشركات مساحة، من أجل إزالة علامة الاستفهام الكبرى المطروحة على هذا الصعيد".

وإذ شدد على أهمية التدريب، قال: "لقد أقدمنا على بعض الخطوات الجزئية في الفترة الماضية بما يتصل بعمل الشؤون العقارية، ومنها ما يتّصل بمناقلات وتشكيلات ستسمعون عنها بشكل يومي ابتداء من اليوم. وهذا الأمر ترافق مع الحديث عن قاعدة معلومات حول أسعار العقارات وإعادة النظر بدفتر الشروط الخاص بتلزيمات المساحة وإعادة اعتماد معايير جديدة لتلزيمات عمليّات المساحة في القرى".

وكشف خليل عن توجه إلى "فتح قضايا قانونية ضد كل الذين مارسوا اعتداءً على المشاعات العامة وعلى أملاك الدولة العامة والخاصة، وتحديداً في المناطق البعيدة عن العاصمة والتي لا يهتم لها الكثيرون، والتي ما زالت عقاراتها غير محررة أو غير محددة أو لم يكتمل الكيل فيها بعد".

وأضاف "ستسمعون قريبا وخلال الاسبوع المقبل نقاشاً واسعاً وتحديدا للمسؤوليات في ما يتصل بكل الاعتداءات على عقارات الدولة واملاكها والمشاعات وسأمارس فعل الادعاء الشخصي بصفتي وزيراً للمال على كل من اقدم على مثل هذا الفعل، من دون تغطية لأحد على الاطلاق، بدءاً من المشاعات إلى أملاك الدولة وصولاً إلى القرارات التي اتخذت من ادارات ووزارات سابقة وحالية في ما يتعلق بالتصرف بأملاك الدولة خلافاً للأصول أو القواعد القانونية".

وتابع: "ان نصل الى نتيجة أمر آخر. عهدي ان اتابع، وبالارقام سنتحدث الأسبوع المقبل لنقارن كيف كانت الأمور وإلى أين وصلنا، ولكن ما نستطيع القول في هذا الأمر اننا سنتابع وان لا غطاء لأحد في مثل هذه القضية".

ودعا "كل الهيئات، من بلديات ومخاتير وهيئات المجتمع المدني، وكل من لديه معلومة عن تصرف بأملاك الدولة ومشاعاتها، أن يودعها مديرية الشؤون العقارية أو مكتب وزير المال مباشرة، من أجل استكمال هذا الملف الذي أصبح جاهزاً ليطرح أمام الرأي العام من أجل أن يحكم ويتابع وأن نصل الى نتيجة". وقال "لا نريد أن نرمي قضية فقط لنرميها أمام الرأي العام بل لكي تتابع ونصل الى نتائج فعلية تحمي حقوق الناس وحقوق الدولة".

وإذ أشاد بـ"الجهد الكبير والمهم" لمعهد باسل فليحان "على صعيد تدريب الكادر الاداري ليس فقط في وزارة المال بل على مستوى الإدارات العام ككل"، رأى ضرورة أن تكون ورشة العمل فرصة أمام الموظفين "للافادة من القضاة والخبراء المحاضرين ولعرض المشاكل المشتركة لكي يتم بناء عليها صوغ الحلول المطلوبة للعمل في المرحلة المقبلة".

واضاف "سنحرص على الإفادة القصوى من هذا المعهد الذي يشكل منارة للحوار والنقاش والمعرفة والتبادل والالتقاء والإهتمام بشؤون بناء الدولة وإداراتها وتطوير القدرات والمهارات، وسننظم عملية تدريب واسعة وكاملة خلال سنة 2015 في المساحة والشؤون العقارية وادارات المالية العامة على مختلف تفرعاتها، وصولا الى ان يتاح لكل موظف، على اي مستوى كان، اكتساب المهارات اللازمة".

وأكد استعداده "للاستماع إلى الهواجس والإشكالات ومناقشة الإقتراحات والأخذ بالمفيد منها للعمل"، واعداً بأن "قاعدة الثواب والعقاب هي التي ستسود". لكنه شدد على أن "التحدث

عن إشكاليات ومخالفات لا يعني إطلاقا عدم وجود كوادر نظيفة ونزيهة تقوم بواجباتها على أكمل وجه، ويجب دفعها نحو الأمام وتشجيعها على الاستمرار في العمل الذي تقوم به". وختم بالقول: "إن النزاهة ليست شعارا بل قيمة اساسية من القيم التي تشكل قاعدة تأمين هذه الخدمة. هذا ما نسعى اليه معاً لكي يتكرس كقاعدة عمل على مستوى ادارات الدولة ككل".

بساط

وكانت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيض بساط رحبت بالوزير خليل في زيارته للمعهد، ولاحظت أن "ظروف الوطن الصعبة، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، تنعكس سلباً على أداء الإدارة"، لكنها قالت إن الوزير خليل يحفزّ "رغم كل الصعوبات، على الاستمرار بنهج التقدّم في العمل والانجازات من خلال ديناميته ومتابعته الدقيقة واليومية لعمل الإدارة، وبإرادته الصلبة لتحسين الأداء وبخبرته العميقة في المواضيع المالية والإدارية".

واشارت إلى أن عمل المساحة "يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحفاظ على الأملاك الخاصة والأملاك العامة، وهو موضوع يحمل الكثير من المشكلات"، مذّكرة بأن المعهد "سعى في السنوات المنصرمة إلى مواكبته" من خلال الدراسات وورش العمل.

وأكدت أن ثمة حاجة إلى "التفكير والنقاش والابتكار (...) لتحسين العمل في مديرية الشؤون العقارية وفي المساحة"، معلنة استعداد المعهد "لتعزيز التدريب في المساحة من خلال برامج جديدة تلبّي حاجات" موظفيها، لكنها شددت على أن "برامج التدريب ترتبط ارتباطاً مباشراً بتوحيد التطبيق وتبسيط الاجراءات والمكننة". وأضافت: "كي نتمكن من تحقيق الفائدة المرجوة من التدريب والعائد على الاستثمار، فإننا بحاجة إلى وضوح في المهارات المطلوبة وتوصيف الوظائف وإطار حديث لإدارة الطاقات البشرية يضع إطاراً متكاملاً لدور التدريب وتأثيره في المسار المهني للموظف"، متمنية أن يولي الوزير "هذا الموضوع الاهتمام اللازم، ليس فقط في المساحة، إنما في وزارة المال ككل".

وأبرزت أن المعهد "يتولى منذ أكثر من 18 عاماً مهام بناء القدرات والتدريب في مواضيع إدارة المالية العامة وقد بلغ إجمالي المتدربين من وزارة المال حتى اليوم أكثر من 33500 متدرب، لم تشكّل الشؤون العقارية منها سوى 3% من إجمالي المشاركين".

وأملت في أن تكون هذه الورشة خطوة أولى نحو مدّ جسور التواصل في ما بين المساحين، وبينهم وبين الإدارة، وبينهم وبين المواطن، من أجل العمل معاً نحو تعزيز المعرفة والنزاهة وخدمة المواطن".

معراوي

أما المدير العام للمساحة والشؤون العقارية بالتكليف ورئيس مالية جبل لبنان جورج معراوي، فشكر للوزير "اهتمامه ومتابعته الحثيثة للشؤون العقارية"، التي دفعت إلى "التفكير بشكل أسرع والعمل بكل الوسائل المتاحة لتحسين الوضع الحالي ضمن الامكانيات المتوافرة".

ولاحظ أن "على الرغم من المبادرات التحديثية التي شهدتها العقارية منذ مطلع العام 1998 لجهة إعداد وتنفيذ مشاريع المكننة إلا أن أداء هذه المديرية لا يزال يواجه معوقات كبرى في غياب توحيد الاجراءات والنقص في الموارد البشرية وفي الأمكنة المجهّزة وتفشّي ظاهرة السمسرة في ظلّ الفورة العقارية الكبيرة التي يشهدها لبنان في السنوات الأخيرة".

لكنّه أكّد "الاستعداد اليوم، ضمن الامكانات المتاحة، لبذل كل الجهود لتعزيز الشفافية والنزاهة"، مبدياً اقتناعه "بأهمية المباشرة بتغييرات طارئة وضرورية ومحفّزة ورقابية بغية ضمان استقرار لبنان وحقوق المواطن".

وقال إن ثمة "خطة إصلاح مدروسة ضمن إطار زمني قصير نسبيا، تبدأ من الداخل أولاً"، مضيفاً: "وضعنا خطة طريق تتمحور على المكننة وأهميتها إذ أنها أساس الحوكمة الإلكترونية (...) التي تؤمّن تبسيط الإجراءات وسرعة الانجاز وتؤدي إلى تخفيض التكاليف ، فضلاً عن تحقيق الشفافية في الإدارة ومكافحة الجرائم الوظيفية والفساد الإداري".

وإذ أعلن البدء "بتبسيط الإجراءات"، قال: "سنبذل قصارى جهدنا لتيسير معاملات المواطنين من خلال إيصال الخدمات لهم بشكل سريع وعادل في إطار من النزاهة والشفافية والمساءلة".
واشار إلى التركيز أيضا "على تدريب الموظفين وتوعيتهم على واجباتهم وحقوقهم وأهمية وضع المصلحة العامة قبل المصالح الشخصية لمنع الانحراف عن الواجبات الأساسية لعملهم".
وأمل في أن تكون ورشة العمل مناسبة ليعبّر الموظفون عن مشاكلهم الادارية والتقنية "ولاقتراح المبادرات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز النزاهة والشفافية في كل من امانات السجل العقاري ودوائر المساحة". وأكد أن "هذه الاقتراحات ستدرس وسيتم بذل اقصى الجهود لتامين بيئة عمل مشجّعة للموظفين".

الورشة الأولى

ثم عقدت الورشة الأولى بعنوان "قراءة في التحديات التي تواجه عمل المسّاحين في الشؤون العقارية"، بمشاركة 70 مسّاحاً من مختلف المحافظات اللبنانية، واستهلت بحلقة عرض ونقاش تحدثت فيها رئيسة قسم التحويل في مصلحة الفوتوغرامتريا – مديرية الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني أمل الحسيني عن التوجهات الحديثة في أعمال المساحة، ورئيس المحكمة العقارية في جبل لبنان والقاضي في مجلس شورى الدولة أحمد الأيوبي عن المشاكل الناتجة عن أعمال التحديد والتحرير، والقاضي عبد الله أحمد عن الحقوق والواجبات الوظيفية.
بعدها انقسم المشاركون ثلاث مجموعات عقدت ورش عمل مصغّرة، تناولت المعوقات الفنية والإدارية التي تواجه المساحين في عملهم، وسبل تذليها، واقترحوا سبلاً لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في ظلّ الظروف الراهنة.

ورشة ثانية الخميس

وتعقد الخميس ورشة ثانية بعنوان "قراءة في التحديات التي تواجه عمل رؤساء المكاتب في الشؤون العقارية"، يشارك فيها رؤساء المكاتب في مختلف الأمانات العقارية، وعددهم 22، وعشرة من أمناء السجل المعاونين. ويتحدث في هذه الورشة كل من رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط، والمدير العام للشؤون العقارية جورج معراوي عن طريق الإصلاح في الشؤون العقارية، ورئيسة المحكمة الابتدائية في محافظة النبطية القاضية نسرين علوية عن المشاكل الناتجة عن العقارات، والقاضي عبد الله أحمد عن الحقوق والواجبات الوظيفية.
وفي ورش العمل المصغّرة، ينقسم المشاركون مجدداً إلى ثلاث مجموعات عمل تناقش الأسئلة الآتية: ما هي المعوقات الإدارية التي تواجه رؤساء المكاتب في عمليات استلام طلبات التسجيل؟ وما هي المعوقات المالية التي تواجه رؤساء المكاتب في استلام العقود وإصدار أوامر القبض بالرسوم المتوجبة واستلامها وإحالة المعاملات الى قلم الأمانة؟ وكيف السبيل إلى تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد؟

المكتب الإعلامي